ذلك احزاب تضم اعضاء في لجنة الحوار الاسرائيلي ـ الفلسطيني. فقد اوصى حزب العمل اعضاءه بعدم الاشتراك في اللقاء. وقالت الناطقة باسم حزب العمل، ميخال كوهين، ان موقف الحزب هو وجوب عدم انتهاك القانون. واذا اشترك اعضاء من الحزب في اللقاء، فهم يقومون بذلك كأشخاص وليسوا كممثلين للحزب (**عل همشمار** ، ١٩٨٦/١١/٦). اما حزب مبام، فقد اقرت قيادته وسكرتاريته بياناً اعلنت فيه عن معارضة الحزب الاشتراك في اللقاء، مع التأكيد على عدم تغير موقف الحزب من الحوار مع الفلسطينيين وفق الشرطين التاليين:

١ ـ الاعتراف المتبادل بحق الشعبين، الاسرائيلي والفلسطيني، في تقرير المصير.

٢ ـ مشاركة وفد اردني ـ فلسطيني في محادثات سلمية على اساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ (**المرصاد** ، ١٩٨٦/١١/١٢).

ودانت حركة شينوي توجه الوفد الاسرائيلي الى رومانيا، لأن في ذلك ـ في نظرها ـ مس سلطة القانون (**معاريف** ، ١٩٨٦/١١/٦)؛ فضلاً عن انه يلحق الضرر بمعسكر السلام في اسرائيل وبالنضال من اجل الغاء هذا القانون غير الديمقراطي (**المصدر نفسه** ، ١٩٨٦/١١/٢). وفي الاطار ذاته، طالب تكتل الليكود بمحاكمة واعتقال اعضاء الوفد، فور عودتهم من رومانيا (**المصدر نفسه** ، ١٩٨٦/١١/٦). اما حزب راكح، فقد رحب، من ناحيته، بالحوار من اجل السلام، واوصى اعضاءه بالاشتراك في الوفد (**المصدر نفسه** ، ١٩٨٦/١١/٣).

معارضة شديدة

من ناحية اخرى، عقد الكنيست الاسرائيلي جلسة خاصة، بناء على ستة اقتراحات عاجلة، تقدم بها نواب ينتمون الى احزاب مختلفة، لمناقشة موضوع اللقاء في رومانيا. واعرب معظم اعضاء الكنيست عن معارضته للقاء الوفد الاسرائيلي مع وفد فلسطيني، باستثناء عضوي الكنيست متتياهو بيلد (عن الحركة التقدمية للسلام) ومئير فيلنر (عن حداش، الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة) اللذين رحبا باللقاء.

وكان اول المتحدثين في جلسة الكنيست عضو الكنيست يوسي ساريد (حركة حقوق المواطن ـ راتس) الذي قال انه لو وجهت اليه دعوة صريحة للسلام، فانه سيسافر، على اثرها، حتى نهاية العالم، وان هذا القانون لا يحول دون سفره. واضاف ان م.ت.ف. ما زالت غير مستعدة للقول، ببساطة ووضوح، انها تعترف بوجود اسرائيل السيادي والمضمون؛ ان هذا القول المنشود كان بوسعه هز الرفض الاسرائيلي من اساسه وجعله فارغاً. لكن المنظمة غير مستعدة، والاعجوبة لن تحدث في رومانيا. غير ان لقاء رومانيا يثبت، مرة أخرى، ان القانون ضد اللقاءات مع فلسطينيين هو ضربة لا يستطيع، ولا يريد، الجمهور تحملها (**المرصاد** ، ١٩٨٦/١١/١٢).

اما عضو الكنيست حاييم رامون (معراخ)، فقد اشار الى ان الكنيست قد سن احد القوانين الخسيسة التي تتنافى مع ما اسماه ماهية دولة اسرائيل، كدولة ديمقراطية؛ غير ان اطاعة القانون بعد تشريعه ـ كما قال ـ أمر واجب، ولا ينبغي مخالفته في اي حال من الاحوال، بصرف النظر عن كونه قانوناً حقيراً وخسيساً ومنبوذاً. كما عزا رامون رفضه للقاء الى منطقه السياسي ايضاً «لأن كل لقاء مع م.ت.ف. دون تغيير موقفها الرافض، مع استمرار اعمال الارهاب وعدم الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود، من شأنه تعزيز العناصر المتطرفة في المنطقة»، موضحاً «انه لو عرفت المنظمة ان الجمهور الاسرائيلي، بما في ذلك اليسار ايضاً، لن يتفاوض معها ولن يلتقي بها الا على اساس واحد، وهو الاعتراف المتبادل، لسنحت فرصة تعزيز العناصر المعتدلة من الفلسطينيين. ولذلك، فان سفر الوفد، ليس فقط لا يستحق ان يُخالف القانون من اجله، وانما، ايضاً، لأن نتائجه السياسية ستكون سلبية» (**المصدر نفسه**).

وتحدث زعيم حزب مبام، العازار غرانوت، حول الموضوع، مؤكداً ان القانون الذي سنه الكنيست ضد لقاء فلسطينيين هو «جبان ومنبوذ وسخيف». فهو منبوذ لأنه يلصق تهمة الخيانة بمن يرغب في العمل من اجل السلام؛ وسخيف لأنه طالما بقي ساري المفعول، فان م.ت.ف. ستستغله لكسب الرأي العام العالمي بواسطة مناورات، على شكل مناورة بوخارست. وفي المقابل، فان مبام يرفض اي لقاء يستهدف التحرش بقوانين اسرائيل، لأن مخالفة وتحقير سلطة القانون يتنافيان مع الديمقراطية ويولدان الفوضى ويخلقان الظروف لاقامة حكم استبدادي. وتابع: «ان مبام يؤيد مفاوضات سلام بين حكومة اسرائيل والممثلين المؤهلين للشعب الفلسطيني،